Journal Of the Iraqia University (72-1) April (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

التنزيهات في علم الكلام عرض ودراسة

م. د. حميد يونس حميد

كلية الامام الأعظم الجامعة

Tanzīh (Divine Transcendence) in Islamic Theology: Presentation and Study

Assistant Professor Dr. Hamid Younis Hamid
Al-Imam Al-Azam University College
hameedyouns24@imamaladham.edu.iq

Abstract
The topic of Tanzīh (Divine Transcendence) in Islamic theology (ʿIlm al-Kalām) constitutes the cornerstone in constructing a sound Islamic creed. It represents the essence of pure monotheism (Tawḥīd) and the foundation of faith in the One, Absolute God.In this study, I endeavored to achieve a deep and comprehensive understanding of God's absolute perfection, majesty, and greatness, as well as His transcendence — exalted is He — above any imperfections, deficiencies, temporality, or resemblance to created beings in any form whatsoever.This research highlights the paramount importance of Tanzīh as the firm pillar of the doctrine of Tawḥīd. The study concludes with the necessity of firmly establishing belief in God's absolute oneness and divinity, dedicating all acts of worship and devotion exclusively to Him alone without any partner, and safeguarding the Islamic creed against impurities and misconceptions that could lead to deviation from the path of truth. Keywords:(Tanzīh, Theology, Kalām, Presentation, Study)

الملخص

يُعد مبحث التنزيه في علم الكلام حجر الزاوية في بناء العقيدة الإسلامية الصحيحة، فهو يمثل جوهر التوحيد الخالص وأساس الإيمان بالله الواحد الأحد.وقد حاولت في البحث تحقيق فهم عميق وشامل لكمال الله المطلق وجلاله وعظمته، وتنزيهه سبحانه وتعالى عن كل ما لا يليق بذاته وصفاته وأفعاله من النقائص والعيوب والحدوث والمماثلة للمخلوقات بأي وجه من الوجوه.وقد تناولت في هذا البحث بيان الأهمية القصوى للتنزيه في كونه الركن الركين في عقيدة التوحيد، وقد خلص البحث إلى ضرورة ترسيخ الإيمان الراسخ بوحدانية الله وألوهيته، وتوجيه جميع أنواع العبادة والقربات إليه وحده لا شريك له، وتحصين العقيدة الإسلامية من الشوائب والأوهام التي قد تؤدي إلى الانحراف عن جادة الحق. **كلمات مفتاحية(التنزيهات، علم، الكلام، عرض، دراسة)**

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. **وبعد:**يعدّ مبحث التنزيه من أهم القضايا في علم الكلام، حيث يتناول تنزيه الله تعالى عن كل ما لا يليق به، تحقيقًا للتوحيد الخالص وصونًا للعقيدة من التشبيه والتجسيم، وهو مبحث يتجلى فيه الجمع بين الدليلين العقلي والنقلي، مِمَّا يجعله ركنًا أساسيًا في الفكر الكلامي الإسلامي.

اولا: أهمية الموضوع

لقد شغلت قضية التنزيه عقول المتكلمين منذ نشأة علم الكلام، حيث تباينت مدارسهم في تفسير الصفات الإلهية ضمن إطار التنزيه، ممَّا أدى إلى ظهور جدالات فلسفية وعقدية واسعة لذا، يسعى هذا البحث والموسوم**(التنزيهات في علم الكلام عرض ودراسة)** إلى تقديم عرض شامل لمفهوم التنزيه في علم الكلام، واستعراض أبرز مواقف الفرق الكلامية، مع دراسة تحليلية لأدلتهم وآثارها في تشكيل الفكر العقدي الإسلامي.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع أسباب اختياري لهذا موضوع تتمثل بالآتي:

١. يُعدُّ التنزيه من أسس التوحيد، وهو مبدأ رئيسي في فهم صفات الله عز وجل.

٢. ادعاء المدارس الكلامية والفلسفية جميعاً التنزيه مِمّا تطلّب بيان دقة ذلك من خطئه.

٣. أثر قضية التنزيه على التصورات العقدية عبر التاريخ.

٤.سد الفجوة بين الطرح العقدي التقليدي والتحديات الفكرية الحديثة.

ثالثا: الصعوبات : لا يخلو بحث علمي من صعوبات وتتلخص صعوبات هذا البحث فيما يلي:

١-غموض فكرة التنزيه مع الجدل الحاصل في بيان مدلولاته ومصاديقه.

٢- قلة الدراسات المتناولة لهذا المفهوم.

٣- شحة المعالجات الكلامية المعاصرة لهذا المفهوم.

٤- تداخل المفهوم مع أغلب مسائل العقيدة الإسلامية.

رابعاً: منهجية البحث اقتضت منهجية تناول هذه المسألة من ناحية كلامية واستقرائية وتحليلية.

خامساً: هيكلية البحث

جاء هذا البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة، تناولت في المقدمة أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومنهجية البحث، بينما جاء المبحث الأول بعنوان الإطار المفاهيمي، وقد اشتمل على ثلاثة مطالب عنونا المطلب الأول: مفهوم التنزيه عند المتكلمين بينما جاء المطلب الثاني بعنوان اثبات الصفات الإلهية ومغايرتها لصفات المخلوقين، وأمَّا المطلب الثالث فكان مضامين التنزيهات في الدرس الكلامي .أمَّا المبحث الثاني فعنوناه بـ موقف المدارس الكلامية من التنزيهات وقد اشتمل على مطلبين عنونا المطلب الأول: المشركون بينما جاء المطلب الثاني: فلسفة التنزيه عند السادة الاشاعرة، وأما الخاتمة فقد لخصنا فيها أهم النتائج والتوصيات .

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي

المطلب الأول: مفهوم التنزيه عند المتكلمين

لا شكَّ أنَّ الحديث عن التنزيهات يتطلب منّا البحث في مظانها أولا، ولا ريب عند الدارسين لعلم الكلام أن مظان التنزيه يكون في الصفات الالهية ولهذا كان لا بد ابتداء من التعريف بمفهوم الصفات ومن ثم الولوج إلى مفهوم التنزيه.

أولا: مفهوم الصفة لغةً واصطلاحاً:

الصفة لغةً: مصدر فعل وَصَف: وهو تَحْلِيَةُ الشيء، ووصفتُه أصِفه وصفاً، والصفة: الأمَارة اللازمة للشيء الموصوف الذي يُعرف بها، وتواصفوا الشيء من الوصف، واتصف الشيء صار متواصفاً[١].

واصطلاحاً: هي ما قام بالذات الإلهية مِمّا يميزها عن غيرها، ووردت به نصوص القرآن الكريم والسُّنة[٢]وبعض المتكلمين فرَّقوا بين الصفة والوصف، فقالوا: الوصف يقوم بالموصوف والصفة تقوم بالواصف، فتقول زيدٌ عالمٌ وصف لزيد لا صفة له، وعلمه القائم به صفة لا وصف[٣].وإنَّ إثبات الصفات لله عز وجل لا يعني به إلاَّ إثبات الكمال للذات الإلهية المنزَّهة عن النقائص والنقائض والأضداد، وصفاته سبحانه قديمة وليست بحادثة[٤]؛ لأنَّ القول بحدوث الصفات يلحق الحدوث والنقص بالله تعالى وهو كفر [٥].

ثانيا: تعريف الصفات الخبرية:الصفات الخبرية أو السمعية عرّفها البيهقي[٦] بقوله: "وأمَّا السمعي فهو ما كان طريق إثباته الكتاب والسُنَّة فقط كالوجه واليدين والعين"[٧]. قرَّر علماء التوحيد بأنَّ الصفات على قسمين: صفات جلال، وصفات كمال. الأولى: ما دلَّت على سلب ما لا يليق بجناب قدسه، الثانية: ما دلَّت على اتصافه بما يليق بكبريائه[٨] كاتصافه بالصفات الثبوتية. والأولى: هي التي تشتهر عند أصحاب الفن بالتنزيهات، وقد قدّم بعض العلماء التنزيه على التحميد الدال على أوصاف الكمال؛ لأنَّ مقتضى العقل أن ينفي النقصان عن الشيء، ثمَّ يثبت له الكمال؛ ولذلك قيل: "التخلية قبل التحلية"[٩].

ثالثا: مفهوم علم الكلام اختلف تعريف العلماء لعلم الكلام باختلاف اتجاهاتهم الفكرية وتنوع رؤاهم، ومن أهم التعريفات :عرفه الإمام الغزالي[١٠] بقوله: هو علم مقصوده حفظ عقيدة أهل السُنَّة، وحراستها، عن تشويش أهل البدعة "[١١] .وعرفه عضد الدين الايجي[١٢] بقوله : " الكلام علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية ، بإيراد الحجج ودفع الشبه"[١٣] .وعرفه سعد الدين التفتازاني[١٤] بقوله : الكلام هو العلم بالعقائد الدينية المستفادة من الأدلة اليقينية "[١٥] .من هذا يتبين أنَّ العلماء لم يستقروا على تعريف واحد لعلم الكلام لاختلاف وجهات نظرهم ،إذ أن كل واحد نظر إليه من زاوية تختلف عن الزاوية التي نظر من خلالها المتكلم الأخر.أمَّا علم الكلام من حيث موضوعه: هو المعرفة المتعلقة بإدراك موضوع الإيمانيات أي: الإيمان العقلي بالله تعالى بإثبات أصل الشريعة وليس مفردات أحكامها[١٦] . وعلم الكلام من حيث المنهج: هو تأسيس الاستدلال على يقينيات عقلية وهي[١٧].

المطلب الثاني: اثبات الصفات الإلهية ومغايرتها لصفات المخلوقين.

من المعلوم عند المتكلمين: أنّ إثبات صفات الله تعالى وأسمائه، لا يعني: أنَّ ذلك سيؤدي الى مشابهته بالحوادث، والمخلوقات[١٨].قال البيهقي(ت٤٥٨هـ): أصحاب الحديث والصحابة والتابعون رضي الله عنهم لم يتكلموا في تأويل ما ورد من أمثال ذلك في الكتاب والسنَّة على نسق واحد بل منهم:

أولا: قبله وآمن به، ولم يؤول، ووكل علمه إلى الله، ونفى الكيفية والتشبيه عنه؟

ثانيا: ومنهم من قبله وآمن به وحمله على وجه يصح استعماله في اللغة، ولا يناقض التوحيد وبالجملة يجب على كل عبد أن يعلم أنَّ الاستواء لله سبحانه وتعالى ليس استواء اعتدال على اعوجاج ولا استقرار في مكان، ولا مماسة لشيء من خلقه، لكنَّه مستوٍ على عرشه كما أخبر بلا كيف وبلا أين لمباينته لجميع أحوال خلقه وإنَّ اتيانه ليس بإتيان من مكان إلى مكان، وأنَّ مجيئه ليس بحركة وأنَّ نزوله ليس بنقلة وأنَّ ذاته ليست بجسم وإنَّما هذه أوصاف جاء بها التوقيف فقلنا بها ونفينا عنها التكييف [١٩].وهذا ما ذهب اليه الأشاعرة حيث ذكروا: أنَّ إثبات صفات الله تعالى وأسمائه لا يعني تشابهاً مع المخلوقين، كما هو مجمعٌ عليه على أنّ صفته ﷻ لا تشبه صفات المحدثين كما أنّ نفسه لا تشبه أنفس المخلوقين[٢٠].

وما قرّره السادة الأشاعرة هو قول أهل الحديث، وبه اعتقدوا ودانوا؛ فلم يصفوا الله تعالى إلاَّ بما وصف به نفسه، ولم يجحدوا صفاته، ولم يشبهوها بصفات خلقه، ولم يعدلوا بها عمّا أنزلت عليه لفظاً ولا معنى، فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات، مع نفي مماثلة المخلوقات، إثباتاً بلا تشبيه، وتنزيهاً بلا تعطيل، وكذلك إذا أُثبت له صفات الكمال، ونُفي مماثلة غيره له فيها، فإنَّ هذا نفي المماثلة فيما هو مستحقٌ له، وهذا حقيقة التوحيد، وهو أنْ لا يشركه شيء من الأشياء فيما هو من خصائصه، وكلّ صفة من صفات الكمال فهو متصفٌ بها على وجه لا يماثله فيه أحدٌ، ولهذا كان مذهب سلف الأمَّة وأئمتها إثبات ما وصف به نفسه من الصفات، ونفي مماثلته لشيء من المخلوقات[٢١].وروي عن أهل الحديث أيضاً أنّهم قالوا: فكما أنَّ ذاته لا تشبه ذواتنا، وحياته لا تشبه حياتنا، فكذلك صفاته لا تشبه صفاتنا[٢٢]. وقد وضح علماء الأشاعرة في هذه القضية، وتناولها بالأدلة النقلية والعقلية موضحين أن معتقدَ أهل الحق: أنّ الباري لا يشبه شيئاً من الحادثات، ولا يماثله شيءٌ من الكائنات، بل هو بذاته منفردٌ عن جميع المخلوقات، وأنّه ليس بجوهر، ولا جسم، ولا عرض، ولا تحله الكائنات، ولا تمازجه الحادثات، ولا له مكان يحويه، ولا زمان هو فيه، أوّل لا قبل له وآخر لا بعد له، ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير[٢٣]. وهذا ما اعتقده الأئمة الأشعرية في ذلك، وقرروا: أنَّ اللهَ تعالى ليس له مشابه في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، لوجوب مخالفته تعالى للممكنات ذاتاً، وصفة، وفعلاً، وتنزيه الله سبحانه من التشبيه وغيره، هو دليل الوحدانية[٢٤].

قال الخطابي[٢٥]: هذا الحديث مِمَّا تهيب القول فيه شيوخنا، فأجروه على ظاهر لفظه، ولم يكشفوا عن باطن معناه، على نحو مذهبهم في التوقف عن تفسير كل ما لا يحيط العلم بكنهه وقد تأوله بعضهم[٢٦] .وكان ابو عبيدة[٢٧] وهو أحد ائمة اهل العلم يقول : نحن نروي هذه الاحاديث ولا نريغ لها المعاني ... قال الخطابي ونحن أحرى بأن لا نتقدم فيما تأخر عنه من هو أكثر علماً وأقدم زمانا وسناً، ولكن الزمان الذي نحن فيه قد صار أهله حزبين منكر لما يروى من نوع هذه الأحاديث رأساً ومكذب به اصلاً، وفي ذلك تكذيب العلماء الذين رووا هذه الأحاديث وهم

أئمة الدين ونقله السنن والواسطة بيننا وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم، والطائفة الأُخرى مسلمة للرواية فيها ذاهبة في تحقيق الظاهر منها مذهباً يكاد يفضي بهم الى القول بالتشبيه، ونحن نرغب عن الأمرين معاً، ولا نرضى بواحد منهما مذهباً، فيحق علينا أن نطلب لما يرد من هذه الأحاديث إذا صحَّت من طريق النقل والسند تأويلاً يخرج على معاني أُصول الدين ومذاهب العلماء ولا نبطل الرواية فيها أصلاً إذا كانت طرقها مرضية ونقلتها عدولاً[٢٨].

المطلب الثالث: مضامين التنزيهات في الدرس الكلامي

ذكر علماء الكلام من الحكماء والمتكلمين أدلة كثيرة في إثبات التوحيد وسرد بعضهم عشرة أدلة، فالثلاثة الأولى للحكماء وغيرهم في نفي تعدد واجب الوجود، والسبعة الباقية طرق المتكلمين في التوحيد، وهي بالاختصار كالتالي:

الدليل الأول: نفي الكثرة بحسب التركيب: بأن يتركب الموجود من جزأين فأكثر وبحسب الجزئيات بأن يكون الموجود واجبين أو أكثر، واستدل على نفي تركيب الواجب:

١- بأن كل مركب محتاج إلى الجزء الذي هو غيره، وكل محتاج إلى الغير ممكن؛ لأنَّ ذاته من دون ملاحظة الغير لا يكون كافيا في وجوده؛ وإن لم يكن ذلك الغير فاعلاً له خارجا عنه.

٢- وبأن كل جزء منه: إمَّا أن يكون واجباً فيتعدد الواجب وهو باطل، أو يكون ممكناً فيحتاج الواجب إلى الممكن فيكون أولى بالإمكان.

٣- وبأنه: إما أن يحتاج أحد الجزءين إلى الآخر فيكون ممكنا، ويلزم إمكان الواجب، أو لا يحتاج فلا يلتئم منهما حقيقة واحدة، كالحجر الموضوع بجنب الإنسان [٢٩].

الدليل الثاني: امتناع تعدد الواجب بحسب التعين بأن يقال: لو تعدد الواجب لوجب أن يكون بينهما التعين الذي به الامتياز.

أ- فإن كان هذا الامتياز نفس الماهية الواجبة أو معللاً بها أو بلازمها يكون معللاً بنفسها، فيلزم تقدمها على نفسها؛ لأنَّ العلّة[٣٠] متقدمة على المعلول بالوجود والوجوب، ويلزم أن يكون الاشتراك فيها اشتراكا في الماهية، والماهية مع الخصوصية مركبة قطعاً، فإن قيل: لم لا يجوز أن تكون الخصوصية من العوارض، أجيب بأنَّه: لأنَّها تكون حينئذٍ معللة بالماهية، أو بما تقوم بها من الصفات وهو ينافي التعدد المفروض، لأنَّ الواجب لا يكون بدون تلك الخصوصية.

ب- وإن كان التعين الذي به الامتياز بين الواجبين كان معللاً بأمر منفصل؛ يلزم الاحتياج المنافي لوجوب الوجود، فلا وجوب بالذات للواجب لامتناع احتياجه في تعيّنه إلى أمر منفصل. وخلاصة الدليل: أنَّه لو كان الوجوب مشتركاً بين اثنين لكان بينهما تمايز لامتناع الاثنينيّة [٣١] بدون التمايز، وما به التمايز غير ما به الاشتراك ضرورةً: فيلزم تركب كل من الواجبين: مِمَّا به الاشتراك، وما به الامتياز وهو محال [٣٢].

الدليل الثالث: امتناع تعدد الواجب بحسب التعين باعتبار آخر وهو: أنَّه لو كان الواجب أكثر من واحد لكان لكل منهما تعين وهوية ضرورة وحينئذ:

١- إمَّا أن يكون بين الوجوب والإمكان والتعين لزومٌ:

أ- فإن كان الوجوب بالتعيّن لزم تقدم الوجوب على نفسه ضرورة تقدم العلة على المعلول بالوجود والوجوب مع

محال آخر، وهو كون الوجوب الذاتي بالغير، إن جعل التعيّن زائدا.

ب- وإن كان التعيّن بالوجوب أو كلاهما بالذات لزم خلاف المفروض، وهو تعدد الواجب: لأنَّ تعيّن المعلول لازم غير متخلف، فلا يوجد الواجب بدونه.

ج- وإن كان التعيّن والوجود بأمر منفصل، لم يكن الواجب واجباً بالذات لاستحالة احتياجه في الوجوب والتعين بل في أحدهما إلى أمر منفصل وهو ظاهر.

٢-وإن لم يكن بين الوجوب والإمكان والتعين لزوم جاز انفكاكهما فلزم:

أ- جواز الوجوب بدون التعين وهو محال؛ لأنَّ كل موجود متعين.

ب- وجواز التعين بدون الوجوب وهو ينافي كون الوجوب ذاتيا.

٣- بل يلزم كون الواجب ممكناً، حيث تعين بلا وجوب [٣٣].

الدليل الرابع: امتناع وجود مقدور واحد لقادرين، وتقريره: أنَّه لو وجد إلهان، ويتصفان لا محالة بصفات الألوهية من العلم والقدرة والإرادة وغير ذلك؛ فإذا قصد إيجاد مقدور معين، كحركة جسم معين في زمان معين، فحينئذ:

١- إمَّا أن يكون المقدور بهما فيلزم مقدور بين قادرين مستقلين، بمعنى استقلال كلٍّ منهما بإيجاده، وقد تقرّر في بحث العلة امتناع ذلك:

٢- وإمَّا أن يكون بأحدهما، فيلزم الترجيح بلا مرجح؛ لأنَّ المقتضى للقادرية ذات الإله، وللمقدورية إمكان الممكن، فنسبة الممكنات إلى الإلهين المفروضين على السوية من غير رجحان فإنَّ فرض أنَّه يجوز: أن لا يقع مثل هذا المقدور للزوم المحال، أو أن يقع بهما جميعا لا بكل منهما ليلزم المحال فالجواب: أنَّ الأول باطل؛ للزوم عجزهما؛ ولأنَّ المانع عند وقوعه بأحدهما ليس إلاَّ وقوعه بالآخر، فيلزم من عدم وقوعه بهما وقوعه بهما، وكذا الثاني: لأنَّ التقدير استقلال كلٍّ منهما بالقدرة والإرادة [٣٤].

الدليل الخامس: برهان التمانع وتقريره: أنَّه لو وجد إلهان بصفة الألوهية، فإذا أراد أحدهما أمرا كحركة جسم مثلا، فإما أن يتمكن الآخر من إرادة ضد هذا الأمر أو لا؟ وكلاهما محال:

١- فإن تمكن الآخر من إرادة ضده يستلزم المحال: لأنَّه لو فرض تعلق إرادته بذلك الضد فإما أن يقع مرادهما وهو محالٌ؛ لاستلزامه اجتماع الضدين، أو لا يقع مراد واحد منهما وهو محال؛ لاستلزامه عجز الإلهين الموصوفين بكمال القدرة على ما هو المفروض، ولاستلزامه ارتفاع الضدين المفروض، وامتناع خلو المحل عنهما كحركة جسم وسكونه في زمان واحد معين، أو يقع مراد أحدهما دون الآخر وهو محال؛ لاستلزامه الترجيح بلا مرجح، وعجز من فرض قادرا حيث لم يقع مراده.

٢- وإن لم يتمكن الآخر منها يستلزم المحال أيضا: لأنَّه؛ يلزم عجز الآخر حيث لم يقدر على ما هو ممكن وهو إرادة الضد.

والمقدمات السابقة كلها بيّنةٌ سوى هذه الأخيرة، لأنَّها ربما تمنع بوجوه؛ فأجابوا عنها كالتالي:

أ- إن قيل: لا نسلم أنَّ مخالفة أحدهما للآخر، وإرادة ضد ما أراده ممكنة حتى يكون عدم القدرة عليها عجزا؛ لأنَّ الممكن ربما يصير ممتنعاً بالغير بحسب شرطٍ، ككون الجسم في هذا الحيز حال كونه في حيز آخر، والجواب: أنَّ الممكن في ذاته ممكنٌ على كل حالٍ ضرورة امتناع الانقلاب، والممتنع في المثال السابق هو اجتماع كونه في

حيزين في آن واحد فكذا ههنا يمتنع اجتماع الإرادتين، وهو لا ينافي إمكان كل منهما، فتعين أن لزوم المحال: إنما هو من وجود الإلهين.

ب- وإن قيل: إنّ كلاً منهما عالم بوجوه المصالح والمفاسد، فإذا علما المصلحة في أحد الضدين، امتنع إرادة الآخر، فالجواب: أنه لو سلم كون الإرادة تابعة للمصلحة، ففرض الكلام فيما إذا استوت في الضدين وجوه المصالح.

ج- وإن قيل: إن ما ذُكِرَ لازم في الإله الواحد إذا وجد المقدور؛ فإنه لا يبقى قادرا عليه بعد إيجاده له، ضرورة امتناع إيجاد الموجود مرة أخرى، فيلزم؛ أن لا يصلح للألوهية، فالجواب: أنّ عدم القدرة بناء على تنفيذ القدرة ليس عجزا بل كمالا للقدرة، بخلاف عدم القدرة بناء على سد الغير طريق القدرة عليه؛ فإنه عجزٌ بتعجيز الغير إياه [٣٥].قال التفتازاني: "وهذا البرهان يسمى برهان التمانع وإليه الإشارة بقوله:﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [٣٦]، فإن أريد بالفساد؛ عدم التكون، فتقديره: أنَّه لو تعدد الإله لم تتكون السماء والأرض، لأنَّ تكونهما إمَّا بمجموع القدرتين، أو بكل منهما أو بأحدهما، والكل باطل، أما الأول: فلأنَّ من شأن الإله كمال القدرة، وأما الآخران فلما مرّ -من التمانع-، وإن أريد بالفساد؛ الخروج عما هما عليه من النظام فتقديره: أنه لو تعدد الإله لكان بينهما التنازع والتغالب، وتميز صنع كلّ عن صنع الآخر بحكم اللزوم العادي، فلم يحصل بين أجزاء العالم هذا الالتئام الذي باعتباره صار الكل بمنزلة شخص واحد، ويختل النظام الذي به بقاء الأنواع وترتب الآثار "[٣٧].

الدليل السادس: دليل التوارد والتمانع، وتقريره: أنه لو وجد إلهان، فإن اتفقا على إيجاد كل مقدور لزم توارد قدرتيهما على مقدور واحد، وإن اختلفا لزم مفاسد التمانع، أي: عجزهما، أو عجز أحدهما مع الترجيح بلا ترجح [٣٨].

الدليل السابع: أنه لو تعدد الإله فما به التمايز لا يجوز أن يكون من لوازم الإلهية ضرورة اشتراكها، بل من العوارض فيجوز مفارقتها، فترفع الاثنينيّة، فيلزم: جواز وحدة الاثنين وهو محال [٣٩].

الدليل الثامن: عدم الدليل على شريك الباري دليل على عدم وجوده، وتقريره: أن الواحد كافٍ ولا دليل على الثاني؛ فيجب نفيه، وإلا لزم محالات لا تحصى مثل: كون كل موجود نبصره اليوم غير الذي كان بالأمس ونحو ذلك.فإن قيل: كان الله في الأزل ولا دليل عليه، فيلزم نفيه، فالجواب: أن المراد هو أنَّ ما لا دليل لنا عليه يجب علينا نفيه، ولكن لنا دليل على وجوده في الأزل، وقد يجاب: بأن المراد أن ما لا يمكن أن يقوم عليه دليل يجب نفيه، والله الواحد قد قام عليه الدليل فيما لا يزال، وإن لم يمكن في الأزل بخلاف الشريك، فإنه لو كان عليه دليل، فإما أزلي وهو باطل، لأنه؛ لا يلزم افتقاره إلى المؤثر بل لا يجوز عند المتكلمين، وإما حادث؛ وهو لا يستدعي مؤثرا ثانيا، قال التفتازاني: "ولا يخفى ضعفه بل ضعف هذا المأخذ" [٤٠].

الدليل التاسع: امتناع التعدد لامتناع انحصاره في عدد، وتقريره: أنَّه لا أولوية لعدد دون عدد، فلو تعدد لم ينحصر في عدد واللازم باطل لما تقرّر من تناهي كل ما دخل تحت الوجود، وهذا الدليل ضعيف عندهم [٤١].

الدليل العاشر: الاستدلال بالأدلة السمعية من الإجماع والنصوص القطعية، وتقريره: أن بعثة الأنبياء عليهم السلام وصدقهم بدلالة المعجزات لا يتوقف على الوحدانية، فيجوز التمسك بالأدلة السمعية، كإجماع الأنبياء على الدعوة إلى التوحيد ونفي الشريك وكالنصوص القطعية من كتاب الله تعالى على ذلك [٤٢].وقال التفتازاني: "وما قيل: إنَّ

التعدد يستلزم الإمكان لما عرف من أدلة التوحيد، وما لم يعرف أنَّ الله تعالى واجب الوجود خارج عن جميع الممكنات لم يتأت إثبات البعثة والرسالة ليس بشيء؛ لأنَّ غايته: استلزام الوجوب الوحدة لا استلزام معرفيه، معرفتها فضلاً عن التوقف، ومنشأ الغلط: عدم التفرقة بين ثبوت الشيء والعلم بثبوته"[٤٣].**أمَّا** أدلة الحكماء في نفي الكثرة بحسب التركيب، وامتناع تعدد الواجب بحسب التعين بأسلوبه:وهو أنّ من الصفات السلبية –أي ما فيها أداة السلب– :

١– أنّه لا جزء له لا ذهناً ولا خارجاً لا مقدارياً ولا غير مقداريٍ، أما الذهني والغير المقداري أعني الهيولي والصورة فثابت بداهةً، لأنَّه لا حقيقة نوعية له، وأمَّا المقداري: فلأنَّه فرع التركيب وهو نقص، مع أن جزأَيه: أمَّا واجبان أو ممكنان أو مختلفان وقد مرّ بطلان الكل.

٢– وأنّه لا تعدد للواجب، أي: يمتنع أن يكون له فردٌ غير ذاته؛ لأنّ تعدد الفرد: إنَّما هو إذا كان له حقيقية نوعية أو جنسية، وتعدد فرد الجنس: بانضمام فصول منوِّعة إلى الجنس، وتعدد فرد النوع: بانضمام عوارض مشخصة إلى النوع، وهذا باطل؛ لأنَّ ما به الامتياز:

أ– إمَّا نفس الماهية على تقدير: أنَّ لا جنس لها، أو جزؤها على تقدير: أنَّ لها جنساً، أو لازمها، ومعلومٌ: أنَّ العلة التامَّة الواحدة لا يصدر عنها أثران، فلا تعدد للأفراد حينئذٍ.

ب– أو منفصلٌ حاصل بالغير، فيحتاج الواجب في تحققه وتشخصه إلى الغير فلا وجوب ذاتياً له. وأمَّا احتمال: أن لا يكون لشيء منهما ماهية جنسية أو نوعية، بل يكون لكل منهما هوية شخصية بسيطة موجودة متشخصة بذاتها في ذاتها كما هو الحق في الله فباطل، لأنه: إن أمكن اتحاد آثارهما كانا مشتركتين في شيء يقتضي ذلك اتحاد الآثار، بداهة: أن ما لا اشتراك بينهما في شيء لا يمكن اتحاد آثارهما، فحينئذٍ يحتاج كلٌّ إلى ما به الامتياز ونسوق ما مر، وإن لم يمكن اتحاد آثارهما فقد ثبت بالبرهان: أن العالم يحتاج إلى صانع واجب، فإن كان أثر الصنع أثر الواحد منهما، وعدم الصنع أثر الآخر فهو ناقص؛ ليس بواجب، أو كان أثر صنع بعض العالم أثرا لواحدٍ، والآخر أثرا للآخر، فيلزم: نقص كل منهما فليس شيء منهما واجبا [٤٤].

المبحث الثاني: موقف المدارس الكلامية من التنزيهات

المطلب الأول: المشركون

ذكر المتأخرون من الأشاعرة في آخر مبحث التوحيد المراد بالمشركين، وبيّنوا سبب شركهم، كما ذكروا مخالفيهم في العقيدة خصوصا المعتزلة، ولكن لم يكفروهم بل ذكروا أسباب ضلالهم:وأمَّا المشركون عندهم فهم طوائف، لأنَّ ذلك الشريك: إمَّا أن يكون جسماً وإمَّا أن لا يكون جسماً:

١– أما الذين اتخذوا شريكا جسمانيا له فهو: إمَّا أن يكون من الأجسام السفلية أو من الأجسام العلوية.

أ– فالذين اتخذوا شريكاً له من الأجسام السفلية: إمَّا أن يكون مركباً أو بسيطاً: فالمركب: إمَّا أن يكون من المعادن أو من النبات أو من الحيوان أو من الإنسان، وأمَّا الذين اتخذوا الشركاء من الأجسام المعدنية: فهم الذين يتخذون الأصنام إما من الأحجار أو من الذهب أو من الفضة ويعبدونها، وأمَّا الذين اتخذوا الشركاء من الأجسام النباتية فهم الذين اتخذوا شجرة معينة معبودا لأنفسهم، وأمَّا الذين اتخذوا الشركاء من الحيوان فهم الذين اتخذوا العجل

معبوداً لأنفسهم، وأمَّا الذين اتخذوا الشركاء من الناس فهم الذين قالوا عزير ابن الله والمسيح ابن الله اليهود والنصارى [٤٥]، وأمَّا ما ورد في الإنجيل من ذكرهما بلفظ الأب والابن: فالجواب: أنَّه إن صحَّ النقل من غير تحريف، فمعنى الأبوّة الربوبية، وكونه المبدأ والمرجع، ومعنى النبوة التوجه إلى جناب الحق عز وجل بالكلية كابن السبيل أو قصد التشريف والكرامة، ولهذا نقل في الإنجيل مثل ذلك في حق الأمَّة أيضاً حيث قال: إنّي صاعد إلى أبي وأبيكم وإلهي وإلهكم[٤٦].وأمَّا الذين اتخذوا الشركاء من الأجسام البسيطة فهم: الذين يعبدون النار وهم المجوس.

ب- وأمَّا الذين اتخذوا الشركاء من الأجسام العلوية فهم الذين يعبدون الشمس والقمر وسائر الكواكب ويضيفون السعادة والنحوسة إليها وهم الصابئة وأكثر المنجمين، فلا خفاء في أنَّ العاقل لا يعتقد فيما ذكر شيئا من الألوهية [٤٧].وقد تكون لجمع الطوائف السابقة تأويلات باطلة: إمَّا يعتقدون: أنَّها صور أرواح تدبر أمرهم وتعتني بإصلاح حالهم، أو أنَّها صور الكواكب التي إليها تدبير هذا العالم، أو أنَّ الأوقات الصالحة للطلسمات القوية الآثار لا توجد إلاَّ أحيانا من أزمنة متطاولة جدا فعملوا في ذلك الوقت طلسماً لمطلوب خاص يعظمونه ويرجعون إليه عند طلبه، أو أنَّهم اعتقدوا أنَّ الله تعالى جسم على أحسن ما يكون من الصورة، وكذا الملائكة، فاتخذوا صوراً بالغوا في تحسينها وتزيينها وعبدوها لذلك، أو أنَّه لما مات منهم من هو كامل المرتبة عند الله اتخذوا تمثالاً على صورته وعظموه تشفعا إلى الله وتوسلا[٤٨].

٢- **وأما الذين اتخذوا الشركاء لله من غير الأجسام** فهم أيضاً طوائف متنوعة:

الطائفة الأولى: الذين قالوا مدبر العالم هو النور مبدأ الخيرات والظلمة مبدأ الشرور، وهم المانوية والثنوية من المجوس [٤٩].

الطائفة الثانية: هم بقية المجوس القائلون بأن مبدأ الخيرات هو يزدان ومبدأ الشرور هو أهرمن، واختلفوا في أن أهرمن أيضا قديم أو حادث من يزدان وشبهتهم أنه لو كان مبدأ الخير والشر واحد لزم كون الواحد خيرا وشريرا وهو محال، والجواب عند الأشاعرة: بمنع اللزوم: إن أريد بالخير من غلب خيره، وبالشر من غلب شره، وبمنع استحالة اللازم: إن أريد خالق الخير وخالق الشر في الجملة، غاية الأمر: أنَّه لا يصلح إطلاق الشرير على الله لظهوره فيمن غلب شره، وأجابوا أيضا: بأن خالق الخير إن لم يقدر على دفع الشرير أو الشرور فعاجز، وإن قدر ولم يفعل فشرير، وإن جعل إبقاء الشرور خيرا لما فيه من الحكم والمصالح الخفية كما تزعم المعتزلة في خلق إبليس وذريته وأقداره وتمكينه من الإغواء، فلعل نفس خلق الشرور والقبائح أيضا كذلك، فلا يكون شرا وسفها[٥٠].والطائفة الثالثة: هم الذين قالوا: الملائكة عبارة عن الأرواح الفلكية، ولكل إقليم روح معين منها يدبره ولكل نوع من أنواع هذا العالم روح فلكي يدبره وقد يتخذون لتلك الأرواح صورا وتماثيل ويعبدونها وهؤلاء هم عبدة الملائكة، فيمكن أنهم اعتقدوا كونها مؤثرة في عالم العناصر مدبرة لأمور قديمة بالزمان، شفعاء العباد عند الله تعالى مقربة إياهم إليه[٥١].

المطلب الثاني: فلسفة التنزيه عند السادة الاشاعرة

نشأت جدلية التنزيه وفلسفتها من قضية مركزية في علم الكلام وهي علاقة وجود الله تعالى بوجود غيره؛ فوجود الله مخالف لوجود غيره عند الشيخ الأشعري ومن تبعه، وهذا مبني على ما في الطبيعيات من الخلاف في مسألة عينية الوجود وزيادته على الماهية حيث أنَّ من ذهب إلى أنَّ مفهوم الوجود مشترك معنوي بين الواجب

والممكنات اختار القيود وما به الامتياز ليخالف الواجب الممكنات وأمَّا من ذهب إلى أن الوجود مشترك لفظي بين وجود الواجب و وجود الممكنات لم يحتج إلى القيود الاحترازية وما به الامتياز لمغايرة الوجودين[٥٢].وعلى اختيار الاشتراك اللفظي ومذهب الإمام الاشعري قال الأشاعرة: الحق أن الواجب تعالى يخالف الممكنات في الذات والحقيقة، إذ لو تماثلا، وامتاز كلٌّ عن الآخر بخصوصه، فمثل الوجوب والإمكان إمّا أن يكون من لوازم الذات فيلزم اشتراك الكل فيه، أو الذات مع الخصوصية فيلزم التركيب المنافي للوجوب الذاتي، لكن تشارك ذاته ذات الممكنات بمعنى أنَّ مفهوم الذات أعني ما يقوم بنفسه ويقوم به غيره صادق على الكل صدق العارض على المعروض، كما أن وجود الواجب ووجود الممكن مع اختلافهما بالحقيقة يشتركان في مطلق الوجود الواقع عليهما وقوعَ لازمٍ خارجيٍ غير مقوّمٍ بالأدلة المذكورة في اشتراك الوجود من صحة القسمة إلى الواجب والممكن، ومن الجزم بالمطلق مع التردد في الخصوصية، ومن اتحاد المقابل، بل لا يتغير إلا الاشتراك في مفهوم الذات، وصدقه على جميع الذوات من غير دلالة على تماثل الذوات وتشاركها في الحقيقة، وقالوا أيضا : فما ذهب إليه بعض المتكلمين من أنّ ذات الواجب تماثل سائر الذوات، وإنّما تمتاز بأحوال أربعة هي الوجود الواجبي الذي قد يعبر عنه بالوجوب، والحياة والعلم التام والقدرة الكاملة، أو بحالة خامسة تسمى بالإلهية الموجبة لهذه الأربع غلطٌ من باب اشتباه العارض بالمعروض، ولا يلزم القائلين بتمام وجود الواجب والممكن تركبُ الواجب: لأنَّ المتصف بالوجوب، والمقتضي للوجوب عندهم هو مخالفة الماهية لسائر الماهيات، وكون الوجود زائد عليها[٥٣]. أنَّ الخلاف في حصص الوجود بمعنى سبب صدور الآثار، ولكن لم يأت بدليل المذاهب بناء على وجودها في الكتب المطوّلة، بل اختار أحد المذاهب واستدلّ عليه، وكان مدار الخلاف عنده على زيادة الوجود وعينيّته إمّا في الأذهان فقط، أو الخارج فقط، أو في كليهما، والزيادة مع الاشتراك المعنوي، والعينية مع الاشتراك اللفظي، فتكون اختلاف المذاهب في الحصص الخاصة:

١- عند الإمام الأشعري والإشراقيّة[٥٤]: تكون حصّة الوجود الخاصة عين الواجب والممكن، فيصحّ حمله بالمواطأة وغيرها الله، أو زيد وجود وموجود نظير: الضوء ضوءٌ ومضيء[٥٥]، ومشترك لفظي متعدد وضعه بتعدد الموجودات، فيكون الإضافة في وجود الله ووجود زيدٍ بيانيّة البيان، نظير: سعيد كرز "[٥٦]

٢- عند بعض المتكلمين: حصة الوجود الخاصة مشتركة معنوي، وزائدة ذهنا في الكلّ، وهذا اختيار الرازي وتبعه التفتازاني.

٣- مذهب المعتزلة: حصة الوجود الخاصة مشتركة معنويٌّ، وزائدة خارجاً في الكلّ، فلا يصحّ الله، أو زيد وجودٌ، ويكون الله أو زيد موجودٌ نظير: زيدٌ أسود.

٤- مذهب الفلاسفة المشائيّين [٥٧]: أنّ حصة الوجود الخاصة مشتركة لفظا بوضعين، وضعٌ للواجب، ووضعٌ للممكن، وعينٌ في الواجب، وزائدٌ ذهناً في الممكن[٥٨].

٥- مذهب المحقّقين والصوفيّة، وصدر الشريعة من السادة الحنفية [٥٩]: أنّ حصة الوجود بمعنى مبدأ الآثار مشتركة لفظا بوضعين، عين ذات الواجب وزائدٌ خارجاً على الممكن[٦٠]، ومعنى عينيّة الوجود للواجب: أنّ وجود الله قائم بنفسه، مقيم لغيره أي غير محتاج إلى جاعل، موجِدٌ لغير وجودَ خاصٍ، مخالفٌ لوجود الممكن في الحقيقة، ومعنى زيادة الوجود خارجا على الممكن أنّه ليس هناك في الخارج وجود وماهية ولكل واحد هوية ممتازة عن

الآخرة، بل معنى الزيادة، أنّ وجود الممكن ليس قائما بنفسه، ولا مقيما لغيره، بل هو سبب عادي للآثار الخارجية، هو حقيقة نوعية تشتمل جميع أفراد الممكن، فيحتاج أفراده للتخصص والتشخص إلى ما به الامتياز، وهذا المذهب يشبه أن يكون ملفّقا من مذهب المشائيين في الواجب ومن مذهب المعتزلة في الممكن قول الصوفيّة: إنهّا –حصة الوجود الخاصة– مشتركة لفظا بوضعين كمذهب المشّائيّين، وعينٌ في الواجب وزائدٌ خارجاً في الممكن–كمذهب المعتزلة–"[٦١].

الخاتمة

بعد هذا العرض والدراسة لموضوع التنزيهات في علم الكلام، يتضح أنَّ هذا المفهوم يحتل مكانة جوهرية في بنية الفكر العقدي الإسلامي، حيث يمثل حجر الزاوية في تحقيق التوازن بين تنزيه الله عن صفات النقص وإثبات ما يليق به من كمالات، وقد أسهم علم الكلام في بلورة منهجيات دقيقة لصياغة هذا المفهوم والدفاع عنه أمام التيارات الفكرية المختلفة.

ومن خلال البحث يمكن استخلاص النتائج التالية:

1– يُعدّ التنزيه من المبادئ الأساسية التي تحافظ على نقاء التوحيد، وهو الأساس الذي قامت عليه عقيدة أهل السنّة والجماعة، مع اختلاف مناهجهم في صياغته بين الإثبات والتنزيه.

2– تباينت مناهج المتكلمين في تقرير التنزيه بين التفويض، والتأويل، والإثبات المقيَّد، ما يعكس التنوع الفلسفي والمنهجي في التراث العقدي الإسلامي.

3 – واجه مفهوم التنزيه إشكالات عديدة بحسب تمظهرات المسألة في الدرس الكلامي، ولعلَّ قضية الصفات الخبرية وحدود التأويل هو أبرز تلك التمظهرات، مِمّا أدّى إلى ظهور اتجاهات كلامية متباينة، أبرزها الأشعرية، والماتريدية، والمعتزلة، والسلفية.

4– شكّل التنزيه ميداناً واسعاً للتفاعل بين الأدلة النقلية من القرآن والسنة والأدلة العقلية الفلسفية، مما عزز الطابع الجدلي لعلم الكلام وأسهم في تطوره عبر العصور.

5 – لم يقتصر التنزيه على الجوانب النظرية بل امتد تأثيره إلى الفقه، والتصوف، والفلسفة الإسلامية، حيث شكّل إطاراً مرجعياً لكثير من القضايا العقدية والروحية.

٦– يُعد مبحث التنزيه في علم الكلام حجر الزاوية في بناء العقيدة الإسلامية الصحيحة، فهو يمثل جوهر التوحيد الخالص وأساس الإيمان بالله الواحد الأحد.

٧– يهدف هذا المبحث الجليل إلى تحقيق فهم عميق وشامل لكمال الله المطلق وجلاله وعظمته، وتنزيهه سبحانه وتعالى عن كل ما لا يليق بذاته وصفاته وأفعاله من النقائص والعيوب والحدوث والمماثلة للمخلوقات بأي وجه من الوجوه.

٨– تتجلى الأهمية القصوى للتنزيه في كونه الركن الركين في عقيدة التوحيد، فإثبات أي شكل من أشكال النقص أو الشبه بين الخالق والمخلوق يُنافي جوهر الوحدانية والألوهية المستحقة للعبادة وحده، كما أن استيعاب معنى التنزيه يدعو المؤمن إلى تعظيم الله وتقديسه وإجلاله حق قدره، ويورث في قلبه مشاعر الخشية والرهبة والمحبة الصادقة للخالق العظيم.

٩- يساهم التنزيه بشكل مباشر في الفهم الصحيح والمتوازن للصفات الإلهية الواردة في الكتاب والسنّة، حيث يتم فهمها في إطار الكمال المطلق والجلال الإلهي، مع اجتناب الوقوع في براثن التشبيه والتجسيم من جهة، أو التعطيل والإنكار من جهة أخرى.

١٠- إن التنزيه هو الفيصل الحاسم الذي يميز بشكل قاطع بين الله الخالق وكل ما سواه من المخلوقات، ويؤكد على عظمة الخالق وعجز المخلوق.

١١- يستند علماء الكلام في إثبات قاعدة التنزيه على حجج وبراهين قوية مستمدة من النصوص الشرعية القطعية من القرآن الكريم والسنَّة النبوية المطهرة، بالإضافة إلى الأدلة العقلية الساطعة التي تؤكد على ضرورة تنزيه الله عن كل نقص وعيب

١٢- يسهم هذا البحث في ترسيخ الإيمان الراسخ بوحدانية الله وألوهيته، وتوجيه جميع أنواع العبادة والقربات إليه وحده لا شريك له.

١٣- للبحث دور في تحصين العقيدة الإسلامية من الشوائب والأوهام التي قد تؤدي إلى الانحراف عن جادة الحق.

١٤- إن التنزيه يوجه الفهم السليم والمتعمق للصفات والأفعال الإلهية، مع التأكيد الدائم على مخالفته تعالى المطلقة للحوادث والمخلوقات في كل الوجوه والاعتبارات.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

١. الارشاد الى قواطع الادلة في أصول الاعتقاد، عبد الملك بن عيد الله بن يوسف بن محمد الجويني ابو االمعالي،(المتوفي:٤٧٨هـ)، تحقيق:د. محمد يوسف موسى و علي عبد المنعم حميد،دار السعادة، مصر، ط ١٩٩٥م.

٢. الأسماء والصفات،أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي ،(المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٣. أصول الدين، عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصور، (المتوفى: ٤٢٩ هـ)، مدرسة الإلهيات بدار الفنون التركية-تركيا اسطنبول، ط١، ١٣٤٦ هـ- ١٩٢٨ م.

٤. الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق:أحمد عصام الكاتب،دار الآفاق الجديدة – بيروت،ط١،١٤٠١ هـ.

٥. الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أحمد عصام الكاتب ، دار الآفاق الجديدة، بيروت،ط١، ١٤٠٤هـ.

٦. الأعلام،خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)،دار العلم للملايين ،ط ١٥، ٢٠٠٢م.

٧. تاريخ الحكماء والفلاسفة، شمس الدين الشهروزي ، تحقيق:أحمد عبد الرحيم السايح، توفيق علي وهبة، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية ،ط٢،

٨. التدمرية الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع، لأحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط٦، ١٤٢١هـ

٩. حاشية الباجوري المسماة تحفة المريد على جوهرة التوحيد، إبراهيم بن محمد بن أحمد الشافعي الباجوري ،(ت: ١٢٧٦ هـ)،تحقيق:د. علي جمعة محمد الشافعي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة،ط١،١٤٢٢ - ٢٠٠٢ م.

١٠. رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب،أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ،(المتوفى: ٣٢٤هـ)، تحقيق:عبد الله شاكر محمد الجنيدي،عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١،١٤١٣هـ.

١١. شرح المقاصد، مسعود بن عمر بن عبد الله الشهير بسعد الدين التفتازاني، (ت ٧٩١هـ) ، تحقيق : د، عبد الرحمن عميرة ، تصدير : الشيخ صالح مرسي شرف ، ط١، منشورات الشريف الرضي ، بيروت ، ١٤٠٩هـ . ١٩٨٩م.

١٢. شرح المواقف، لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، (ت ٧٥٦ هـ) ، وشرحه أبو الحسن علي بن محمّد بن علي الجرجاني المعروف بالسيد الشريف، (ت ٨١٦ هـ)، مع حاشيتين: أحدهما لعبد الحكيم السيالكوتي، و ثانيهما لمولى حسن جلبي بن محمد بن شاه ، مطبعة السعادة ، مصر ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م .

١٣. عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد، برهان الدين ابراهيم اللقاني المالكي،(المتوفي:١٠٤١هـ)، دار النور، الأردن ،٢٠١٦م.

١٤. غلاف التلويح إلى كشف حقائق التنقيح، مسعود بن عمر بن عبد الله الشهير بسعد الدين التفتازاني، (ت ٧٩١هـ)، دار الأرقم ،بيروت-

١٥. في علم الكلام، د . أحمد محمود صبحي، جامعة الإسكندرية، مصر، ١٩٧٨م .

١٦. كتاب التعريفات،علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، تحقيق:ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر،دار الكتب العلمية بيروت -لبنان،ط١،١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

١٧. الكشكول،محمد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي الهمذاني، بهاء الدين، (المتوفى: ١٠٣١هـ)، تحقيق:محمد عبد الكريم النمري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٨. الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، أحمد بن إسماعيل بن عثمان بن محمد الكوراني الشافعي ثم الحنفي،(ت:٨٩٣ هـ)، الشيخ أحمد عزو ، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان،ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

١٩. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية،أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، (المتوفى: ١١٨٨هـ)،مؤسسة الخافقين ومكتبتها – دمشق، ط٢،١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.

٢٠. المباحث المشرقية في علم الالهيات والطبيعيات ، محمد بن عمر بن الحسين فخر الدين الرازي، (المتوفي:٦٠٦هـ)، انتشارت بيدار،ط١،

٢١. مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)،تحقيق:يوسف الشيخ محمد،المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا،ط٥،١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٢٢. المسامرة في شرح المسايرة في علم الكلام، الكمال بن أبي شريف بن همام، القاهرة– مصر، المكتبة الأزهرية للتراث، ط١، ٢٠٠٦م.

٢٣. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية،أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: (١٧) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود،دار العاصمة، دار الغيث – السعودية،ط١، ١٤١٩هـ.

٢٤. المعجزة الكبرى القرآن،محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة، (المتوفى: ١٣٩٤هـ)،دار الفكر العربي، دط.

٢٥. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي،، أبو الحسين،(المتوفي:٢٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد، دار الفكر، ط

٢٦. مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت

٢٧. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، (المتوفى: ٣٢٤هـ)، دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن (ألمانيا)، ط٣،١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

٢٨. المنقذ من الضلال ، لحُجَّة الإِسْلامِ أَبِي حَامِد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الْغَزَالِيّ الطَّوْسي ، (ت ٥٠٥ هـ)، تعليق: مُحَمَّد مُحَمَّد جابر ، مكتبة الجندي ، مصر، د،ط.

٢٩. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم،محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي، (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ)،تحقيق: د. علي دحروج،نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي،مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

هوامش البحث

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ص ١٠٥٤-١٠٥٥، مادة: وصف؛ ومختار الصحاح، للرازي،(٥٢٨-٥٢٩).

٢() التعريفات، للجرجاني، (ص ١٣٣).

(٣) ينظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي،(١٠٧٨/١).

(٤) خلافاً للأشعري الذي قال بحدوث صفات الفعل، والمعتزلة الذين قالوا: صفات الذات والفعل كلها مخلوقة، والفلاسفة الذين قالوا الصفات هي الله، والكرامية الذين قالوا بأنَّ الصفات كلها حادثة. ينظر: غاية المرام، للمقدسي،(ص ٢٢٣).

(٥) ينظر: غاية المرام، للمقدسي، (ص ٢٨٦، ٣٤٩)؛ ومقالات الإسلاميين، للأشعري،(٣٨٠/١)؛ وأصول الدين للبغدادي،(ص٨٩).

٦ البيهقي: هو أبو بكر بن الحسين بن علي بن موسى الامام الحافظ الكبير، من مصنفاته السنن الكبرى، والسنن الصغرى وغيرها، وتوفي بنيسابور ٤٥٨هـ. ينظر : طبقات المفسرين، للسيوطي،(٦٦/١-٧٦).

(٧) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، البيهقي، (ص٧١).

(٨) الكوثر الجاري، للكوراني،(٣٢٧/١١).

(٩) المصدر نفسه،(٣٢٨/١١).

(١٠) الغزالي : محمد بن محمد الإمام حجة الإسلام زين الدين أبو حامد الطوسي الغزالي ولد بطوس سنة خمسين وأربعمائة أخذ عن امام الحرمين ولازمه حتى صار أنظر أهل زمانه توفي في جمادى الآخرة سنة خمس وخمسمائة . ينظر : طبقات الشافعية ، قاضي شهبة (٢٩٣/١

(١١) المنقذ من الضلال ، لِلْغَزَالِيِّ (ص ١٨).

(١٢) الإيجي: أبو الفضل عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي (٧٥٦ هـ -١٣٥٥م) , من تصانيفه : المواقف في علم الكلام، والعقائد العضدية , وغيرها. ينظر: الاعلام، للزركلي،(٣/ ٢٩٥).

(١٣) ينظر: شرح المواقف، الإيجي،(١ / ٢٦).

(١٤) سعد الدين التفتازاني: مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (٧٢٢ - ٧٩٢ هـ) (١٣١٢ - ١٣٨٩م) ,عالم مشارك في النحو والتصريف والمعاني والبيان والفقه والمنطق وغير ذلك من تصانيفه: شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان، المقاصد في علم الكلام . ينظر: الدرر الكامنة، لابن حجر, (٦ /١١٢), ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحالة (١٢ / ٢٢٨).

(١٥) شرح المقاصد، التفتازاني، (١٦٣/١).

(١٦) ينظر: في علم الكلام، د . أحمد محمود صبحي، (ص ٤٦) .

(١٧) المصدر نفسه(ص٤٧).

(١٨) ينظر: التمهيد، للباقلاني: (ص ١٦٦، ١٦٧)؛ وشرح المقاصد، للتفتازاني،(١٠/١).

(١٩) مختصر اعتقاد البيهقي، (ص٢٢٥-٢٢٦) .

(٢٠) ينظر: رسالة إلى أهل الثغر، للأشعري: (ص٢١٦).

(٢١) ينظر:لوامع الأنوار البهية، للسفاريني،(١/١٠٠).

(٢٢) ينظر: لوامع الأنوار البهية، للسفاريني،(١/١٠٠).

(٢٣) ينظر: شرح المقاصد، للتفتازاني:(٢/ ١١٠)، والمسامرة في شرح المسايرة في علم الكلام، ابن همام، (ص٨١-٨٣) لوامع الأنوار البهية، للسفاريني:(١/١٠٠).

(٢٤) ينظر: حاشية الباجوري على جوهرة التوحيد: (ص ١١٧).

(٢٥)الإمام الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد، عالم لغوي وناقد أدبي معروف، توفي سنة ٣٨٨هـ ينظر: الاعلام، للزركلي(٢/٣٢١).

(٢٦) البيهقي، الاسماء والصفات ،(ص ٣٤٥).

(٢٧) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي من تميم قريش, (ت:٢١٠هـ) من مصنفاته مجاز القرآن وغيره. ينظر: الفِهْرِسْت، لأبي الفَرَج مُحَمَّد بن أَبِي إِسْحَاق النَّديم (ص ٧٩).

(٢٨) الأسماء والصفات للبيهقي, للبيهقي، (ص٣٥٠ -٣٥١).

(٢٩)ينظر: المطالب العالية، لابن حجر، (١١٩-٢/١٢٠)، وشرح المواقف، للإيجي (٤٥-٨/٤٦).

(٣٠) **العلة:** هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه. وعلة الشيء: ما يتوقف عليه ذلك الشيء، وهي قسمان: الأول: ما تقوم به الماهية من أجزائها، وتسمَّى: علة الماهية، والثاني: ما يتوقف عليه اتصاف الماهية المتقومة بأجزائها بالوجود الخارجي، وتسمى علة الوجود، وعلة الماهية. ينظر: الإشارة في علم الكلام: للرازي (ص٦٢)، وتهذيب المنطق والكلام، التفتازاني ،(ص٣١).

(٣١) الإثنينية: كون الطبيعة ذات وحدتين ويقابلها كونها ذات وحدة أو وحدات والاثنان هما الغيران، وقيل: ليس كل اثنين بغيرين. ينظر: كشاف الاصطلاحات، للتهاوني، (١/٢٥٧).

(٣٢) ينظر: المطالب العالية، لابن حجر، (٢/١٢١)، وشرح المواقف، للإيجي (٨/٤٦-٤٧).

(٣٣) ينظر: المطالب العالية، لان حجر، (٢/١٢١-١٢٣)، وشرح المقاصد، للتفتازاني (٤/٣٣).

(٣٤) ينظر: المطالب العالية، لابن حجر (٢/١٤٤-١٤٥)، وشرح المواقف، للتفتازاني،(٨/٤٨).

(٣٥) ينظر: المطالب العالية، لابن حجر،(٢/١٣٦-١٣٩).

(٣٦) سورة الأنبياء، الآية ٢٢.

(٣٧) وتقرير الدليل أنَّه: لو كان في السماوات والأرض إله غير الله لتنازعت الإرادتان بين سلب وإيجاب، وأنَّ هذا التنازع يؤدي إلى فسادهما لتناقض الإرادتين ولكنهما صالحان غير فاسدين فبطل ما يؤدي إلى الفساد فكانت الوحدانية لله سبحانه رب العرش عما يصفون ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾[سورة النساء: الآية ٨٢] وإذا ثبت أنه ليس فيه اختلاف ولا تضارب في مقرراته ولا عباراته فإنه يثبت النقيض

وهو أنه من عند الله تعالى ينظر: المعجزة الكبرى، لمحمد أبو زهرة (ص٤٠١).

(٣٨) ينظر: شرح المواقف، للإيجي، (٤٧/٨)، وشرح المقاصد، للتفتازاني، (٣٧/٤).

(٣٩) ينظر: المطالب العالية، لابن حجر،(١٤٦/٢-١٤٧)، وشرح المواقف، للإيجي،(٤٧/٨).

(٤٠) ينظر: شرح المقاصد، للتفتازاني،(٣٨/٤).

(٤١) ينظر: المصدر نفسه(٣٧/٤).

(٤٢) ينظر: المطالب العالية، لابن حجر،(١٤٦/٢-١٤٧).

(٤٣) شرح المقاصد، للتفتازاني،(٣٨/٤).

(٤٤) الألطاف الإلهية (١٩٤/٢-١٩٥).

(٤٥) ينظر: مفاتيح الغيب: للرازي،(٢١٠/١).

(٤٦) ينظر: وشرح المقاصد، للتفتازاني (٤٢/٤)، وتقريب المرام، للتفتازاني،(١١٠/٢).

(٤٧) ينظر: مفاتيح الغيب (٢١٠/١).

(٤٨) ينظر: عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد، برهان الدين اللقاني،(٣٩٦/١).

(٤٩) ينظر: مفاتيح الغيب، للرازي،(٢١٠/١) وشرح المواقف، للإيجي،(٤٩/٧-٥٠).

(٥٠) ينظر: تقريب المرام (١٠٩/٢-١١٠).

(٥١) ينظر: مفاتيح الغيب (٢١٠/١)، عمدة المريد (ص٣٩٥).

(٥٢) نقل علماء الكلام المذاهب في عينية الوجود اقتصارا ولم يعتدوا ببعض الآراء تبعا للرازي حيث ذكر أولا مذهب المتكلمين واختاره واستدل عليه، ثم ذكر رأي الأشعري (رضي الله عنه) والفلاسفة في ثنايا شرحها الطويل مع مناقشته أدلتهم، فتطرق إلى مذاهب ثلاثة فقط ينظر: المباحث المشرقية، للرازي،(ص٢٣).

وقد ضبط تلك المذاهب الثلاثة العضد: هكذا مع شرح الجرجاني لقوله: "الْمَقْصد الثَّالِث؛ فِي أَن الْوُجُود نفس المَاهِية أَو جزؤها أَو زَائِد عَلَيْهَا وَفِيه مَذَاهِب ثَلاثَة؛ لأنه إِذْ لم يقل أحد بأن الْوُجُود جُزْء المَاهِية، فإمَّا أَن يكون نفس المَاهِية فِي الْكل -أَي الْوَاجِب والممكن جَمِيعًا-، أَو زَائِد عَلَيْهَا فِي الْكل، أَو يكون نفس المَاهِية فِي الْوَاجِب زَائِدا عَلَيْهَا فِي الْمُمكن، أَو بِالْعَكْسِ وَهَذَا الاحْتِمَال الْأَخير لم يقل بِهِ أحد، فانحصرت الْمذَاهب فِي ثَلاثَة". شرح المواقف، للإيجي،(١٢٧/١).

(٥٣) ينظر: شرح المقاصد، للتفتازاني،(٢٥/٤-٢٦).

(٥٤) الإشراقيون أتباع أفلاطون «٤٢٧-٣٤٧ق.م» المؤسس لنظرية الأفكار والإشراق، وهو تلميذ سقراط وأستاذ أرسطو. ينظر: تواريخ الحكماء،(٤٤/١).

(٥٥) استعملت كلمة نظير بدل الكلمات التشبيهية الأخرى، لأنَّ كلمة نظير تستعمل بين شيئين قد يكون تشبيهما بالآخر تقريبا للفهم أو من وجه، وأما كلمة مثل أو الكاف وغيرهما فتستعمل فيما يتماثل مدخولها بما قبلها من كل وجوه، ويكون تشبيها حقيقيا.

(٥٦) الألطاف الإلهية (٨٧/١).

(٥٧) المشائيون: قيل: هم الذين كانوا يمشون في ركاب أفلاطون ويتلقون منه فرائد الحكمة في تلك الحالة، وكان

أرسطو من هؤلاء، وقيل: إن المشائين: هم الذين كانوا يمشون في ركاب أرسطو لا في ركاب أفلاطون. الكشكول: لبهاء الدين العاملي،(٢٣٩/١).

(٥٨) الألطاف الإلهية،(٨٧/١).

(٥٩) القاضي صدر الشريعة الأصغرت:٧٤٧هـ عبيد الله بن مسعود صدر الشريعة الأكبر المحبوبي البخاري كان متكلما وأصوليا من كتبه التنقيح وشرحه التوضيح. ينظر: الأعلام، للزركلي،(١٩٧/٤).

(٦٠) ينظر: حاشية المرجاني على شرح العقائد العضدية (٢٣٢/١).

(٦١) الألطاف الإلهية (٨٨/١).

Sources and References

•The Holy Quran

.١Guidance to the Conclusive Evidences in the Fundamentals of Belief, Abd al-Malik ibn Eid Allah ibn Yusuf ibn Muhammad al-Juwayni Abu al-Ma'ali (d. 478 AH), edited by Dr. Muhammad Yusuf Musa and Ali Abd al-Mun'im Hamid, Dar al-Sa'ada, Egypt, 1st ed. 1995.

.٢The Names and Attributes, Ahmad ibn al-Husayn ibn Ali ibn Musa al-Khusrawijirdi al-Khurasani, Abu Bakr al-Bayhaqi (d. 458 AH), edited by Abdullah ibn Muhammad al-Hashidi, al-Sawadi Library, Jeddah, Saudi Arabia, 1st ed., 1413 AH - 1993 AD.

.٣The Fundamentals of Religion, Abd al-Qahir ibn Tahir ibn Muhammad ibn Abdullah al-Baghdadi al-Tamimi al-Isfarayini, Abu Mansur (d. 429 AH), The School of Theology at the Turkish House of Arts, Istanbul, Turkey, 1st ed., 1346 AH - 1928 AD.

.٤Belief and Guidance to the Path of Right Guidance According to the Doctrine of the Salaf and the Scholars of Hadith, by Ahmad ibn al-Husayn ibn Ali ibn Musa al-Khusrawijiri al-Khurasani, Abu Bakr al-Bayhaqi (d. 458 AH), edited by Ahmad Issam al-Kateb, Dar al-Afaq al-Jadida, Beirut, 1st ed., 1401 AH.

.٥Belief and Guidance to the Path of Right Guidance According to the Doctrine of the Salaf and the Scholars of Hadith, by Ahmad ibn al-Husayn al-Bayhaqi, edited by Ahmad Issam al-Kateb, Dar al-Afaq al-Jadida, Beirut, 1st ed., 1404 AH.

.٦Al-A'lam, by Khair al-Din ibn Mahmud ibn Muhammad ibn Ali ibn Faris, al-Zarkali al-Dimashqi (d. 1396 AH), Dar al-Ilm lil-Malayin, 15th ed., 2002 AD.

.٧History of the Sages and Philosophers, Shams al-Din al-Shahruzi, edited by Ahmed Abdel Rahim al-Sayeh, Tawfiq Ali Wahba, Cairo, Library of Religious Culture, 2nd ed.

.٨The Tadmurian Proof of the Names and Attributes and the Reality of Combining Fate and Law, by Ahmed bin Abdel Halim bin Abdel Salam Ibn Taymiyyah (d. 728 AH), edited by Dr. Muhammad bin Awda al-Sa'wi, Al-Ubaikan Library, Riyadh, 6th ed., 1421 AH

.٩Al-Bajuri's Commentary, titled "The Gift of the Disciple on the Jewel of Monotheism," by Ibrahim bin Muhammad bin Ahmed al-Shafi'i al-Bajuri (d. 1276 AH), edited by Dr. Ali Jumaa Muhammad al-Shafi'i, Dar al-Salam for Printing, Publishing, Distribution, and Translation, 1st ed., 1422 - 2002 CE

.١٠A Letter to the People of the Border at Bab al-Abwab, by Abu al-Hasan Ali ibn Ismail ibn Ishaq ibn Salim ibn Ismail ibn Abdullah ibn Musa ibn Abi Burda ibn Abi Musa al-Ash'ari (d. 324 AH), edited by Abdullah Shaker Muhammad al-Junaidi, Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina, Kingdom of Saudi

Arabia, 1st ed., 1413 AH.
.١١Explanation of the Objectives, by Mas'ud ibn Umar ibn Abdullah, known as Sa'd al-Din al-Taftazani (d. 791 AH), edited by Dr. Abd al-Rahman Umaira, foreword by Sheikh Saleh Mursi Sharaf, 1st ed., Sharif al-Radi Publications, Beirut, 1409 AH - 1989 AD.
.١٢Sharh al-Mawaaqif (Explanation of Positions), by Izz al-Din Abd al-Rahman ibn Ahmad al-Iji (d. 756 AH), and its commentary by Abu al-Hasan Ali ibn Muhammad ibn Ali al-Jurjani, known as al-Sayyid al-Sharif (d. 816 AH), with two marginal notes: one by Abd al-Hakim al-Siyalkuti, and the other by Mawla Hasan Jalabi ibn Muhammad ibn Shah, al-Sa'ada Press, Egypt, 1325 AH – 1907 CE.
.١٣Umdat al-Murid: Explanation of the Jewel of Monotheism, by Burhan al-Din Ibrahim al-Laqani al-Maliki (d. 1041 AH), Dar al-Nour, Jordan, 2016 CE.
.١٤Cover of al-Talwih ila Kashf Haqa'iq al-Tanqih (The Revelation of the Truth), by Mas'ud ibn Umar ibn Abdullah, known as Sa'd al-Din al-Taftazani (d. 791 AH), Dar al-Arqam, Beirut.
.١٥In theology, by Dr. Ahmad Mahmoud Subhi, Alexandria University, Egypt, 1978 CE.
.١٦Kitab al-Ta'rifat, Ali ibn Muhammad ibn Ali al-Zayn al-Sharif al-Jurjani (d. 816 AH), edited and authenticated by a group of scholars under the supervision of the publisher, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1403 AH - 1983 CE.
.١٧al-Kashkul, Muhammad ibn Husayn ibn Abd al-Samad al-Harithi al-'Amili al-Hamadhani, Baha' al-Din (d. 1031 AH), edited by Muhammad Abd al-Karim al-Nimri, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1418 AH - 1998 CE.
.١٨al-Kawthar al-Jari ila Riyad Ahadith al-Bukhari, Ahmad ibn Ismail ibn Uthman ibn Muhammad al-Kurani al-Shafi'i then al-Hanafi (d. 893 AH), Sheikh Ahmad Azou, Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1429 AH - 2008 CE.
.١٩The Shining Lights of the Radiant Lights and the Shining Secrets of the Antiquities in Explaining the Shining Pearl in the Contract of the Mardhiyya Sect, by Abu al-Awn Muhammad ibn Ahmad ibn Salim al-Safarini al-Hanbali (d. 1188 AH), Al-Khafiqayn Foundation and its Library - Damascus, 2nd ed., 1402 AH - 1982 AD.
.٢٠The Eastern Investigations in the Science of Theology and Physics, by Muhammad ibn Umar ibn al-Husayn Fakhr al-Din al-Razi (d. 606 AH), Nasharat Bidar, 1st ed.
.٢١Mukhtar al-Sihah, by Zayn al-Din Abu Abdullah Muhammad ibn Abi Bakr ibn Abd al-Qadir al-Hanafi al-Razi (d. 666 AH), edited by Yusuf al-Sheikh Muhammad, Al-Maktaba al-Asriya - Dar al-Namuthajiyah, Beirut - Sidon, 5th ed., 1420 AH / 1999 AD.
22. Al-Musamra fi Sharh Al-Musayara fi Ilm Al-Kalam, Al-Kamal ibn Abi Sharif ibn Hammam, Cairo, Egypt, Al-Azhar Library for Heritage, 1st ed., 2006.
.٢٣Al-Matalib Al-Aliyah bi-Zawa'id Al-Masanid Al-Athmaniya (died: 852 AH), edited by: (17) scientific theses submitted to Imam Muhammad ibn Saud University, Dar Al-Asima, Dar Al-Ghaith - Saudi Arabia, 1st ed., 1419 AH.
.٢٤Al-Mujazza Al-Quran (The Greatest Miracle of the Qur'an), Muhammad ibn Ahmad ibn Mustafa ibn Ahmad, known as Abu Zahra (died: 1394 AH), Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1st ed.
.٢٥Dictionary of Language Standards, Ahmad ibn Faris ibn Zakariya al-Qazwini al-Razi, Abu al-Husayn (d. 295 AH), edited by Abd al-Salam Muhammad, Dar al-Fikr, 3rd

edition
.٢٦Keys to the Unseen, Abu Abdullah Muhammad ibn Umar ibn al-Hasan ibn al-Husayn al-Taymi al-Razi, nicknamed Fakhr al-Din al-Razi, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, Beirut
.٢٧Articles on Islamists and the Differences of Worshippers, Abu al-Hasan Ali ibn Ismail ibn Ishaq ibn Salim ibn Ismail ibn Abdullah ibn Musa ibn Abi Burda ibn Abi Musa al-Ash'ari (d. 324 AH), Franz Steiz Publishing House, Wiesbaden (Germany), 3rd edition, 1400 AH - 1980 AD
.٢٨The Savior from Error, by the Proof of Islam Abu Hamid Muhammad ibn Muhammad ibn Ahmad al-Ghazali al-Tusi (d. 505 AH), commentary by Muhammad Muhammad Jabir, al-Jundi Library, Egypt, 1st ed.
.٢٩The Encyclopedia of the Inscription on the Terminology of Arts and Sciences, by Muhammad ibn Ali ibn al-Qadi